صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org
العدد 408، ديسمبر 2016 م، ربيع الاول 1438هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

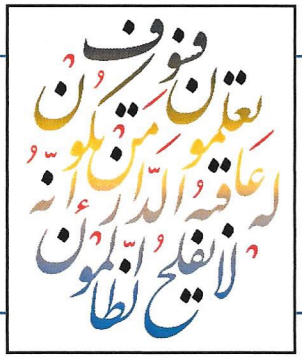

محصلة التوازنات الاقليمية تؤكد حتمية سقوط الحكم الخليفي

من صفات الشعب البحراني الاصلي (شيعة وسنة) انه يمتلك وعيا وبصيرة واصرارا قل نظائرها لدى الشعوب الأخرى. تتجلى هذه الخصائص في حركته السياسية التي تواصلت على مدى قرن بدون توقف. كما تتجلى في تشبثه بوحدته الوطنية واستعلائه على محاولات تفكيك الصف الوطني. الخليفيون من جانبهم ما برحوا يسعون لتمزيق تلك الوحدة. فمثلا عملوا المستحيل لغرس الطائفية واثارتها، ونكلوا بمن يعمل لمنع حدوثها، وما يزالون. فالقمع يطال المواطنين جميعا. وحين يتصدى احد من المواطنين السنة للتمرد على السياسة الطائفية ويسعى لرص الصف الوطني فانه يتعرض لتنكيل شديد بعناون وذرائع شتى. فها هو الاستاذ ابراهيم شريف يتعرض للكيد كل يوم لسبب مواقفه الهادفة لافشال مشروع التمزيق الطائفي، والتأكيد على وحدة الشعب والوطن وحريتهما الكاملة. ولان المناضلة غادة جمشير تصدت بشكل واضح طوال الخمسة عشر عاما الماضية لطائفية وزير ديوان الطاغية، فقد زج بها في السجن ونكل بها ايما تنكيل. هذه النماذج تظهر وعي الشعب البحراني ورموزه ومناضليه. فالخطاب الوطني الوحدوي مرفوض من قبل الحكم الخليفي الجائر الذي ما برحت ابواقه تثير الفتنة المذهبية صباحا ومساء. وتهدف من ذلك لامرين: منع الوحدة الوطنية، واستمالة الطائفة السنية الى جانبها. وحيث ان امة ا لعرب والمسلمين تعيش واحدة من اشد الحقب سوادا فثمة استجابة لنداءات التطرف والعنف والطائفية، الامر الذي يخدم الطغاة ويضر المظلومين.

في الاسابيع الماضية شارك الشعب في مسيراته الدينية لاحياء ذكرى استشهاد الامام الحسين بن علي عليه السلام ومسيرة السبايا الذين كانوا ضحايا الحكم القبلي المنحرف الذي فرضه الامويون بديلا للمشروع الاسلامي المحمدي. وبرغم الاعتداءات اليومية من قبل عصابات الشر الخليفية خصوصا الملثمين من عناصر فرق الموت، فقد ظهر للعالم عمق الحضور الجماهيري في الميادين وفشل الخليفيين، برغم الدعم البريطاني المباشر، في اضعاف وهج الثورة في نفوس الجماهير. وشارك عشرات الآلاف من البحرانيين في مسيرات الاربعين بمدينة كربلاء ليطلعوا ملايين المشاركين بظلامة الشعب البحراني وبقية الشعوب المضطهدة. ولم ينس ثوار البحرين اخوانهم الذين دعموهم في البلدان الاخرى خصوصا في نيجيريا. ويسجل للشيخ ابراهيم زكزاكي زعيم الحركة الاسلامية في ذلك البلد الذي يحكمه الجنرالات الفاسدون، دعمه ثورة الشعب وتنظيمه تظاهرات عارمة من اجل ذلك. وقد يبدو للبعض ان السماح بالمواكب الحسينية لا يضر الطغمة الخليفية، بل قد يفيدها. الامر المؤكد ان هذه المواكب ساهمت في إعداد اجيال الثورة منذ عقود، وعمقت روح الوعي لدى الاجيال الناشئة التي تهتف في المواكب، وكذلك في التظاهرات الاحتجاجية: هيهات منا الذلة. انه تعميق للشعور بالظلامة ودفع للتمرد على الحكم اليزيدي الذي يستضعف المواطنين ويسعى لاستعبادهم. هذه الشعارات تغرس في نفوس الشباب معنى الحرية واجواء عاشوراء والاربعين تعمق شعور الانتماء للثوار والمستضعفين رفض الانظمة التي تسير على خطى يزيد بن معاوية وما يمثله من استبداد قبلي جاهلي.

الخليفيون اليوم يعيشون على الصدقات في كافة الميادين: الاقتصادية والامنية والعسكرية. ويعرف الطاغية انه لا يستطيع البقاء بدون هذه المعونات. ولذلك فهو لا يقبل بوجود الدعم الاجنبي فحسب بل يستجديه، ويدفع تكاليف وجوده

التتمة صفحة (8)

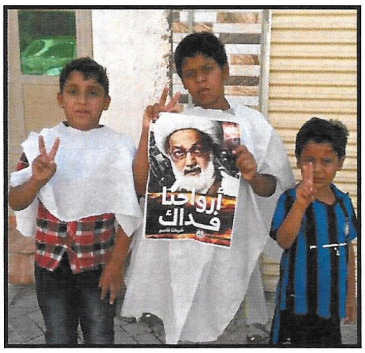

* دخل الحصار الجائر المفروض على الدراز شهره السادس بدون ان يكون هناك ما يشير الى انهائه. يتواصل هذا الحصار متزامنا مع تصعيد الاضطهاد بحق سماحة الشيخ عيسى قاسم الذي تعقد جلسات "محاكمته" مرة في الشهر بهدف الامعان في التنكيل والاهانة. وبدلا من كسر شوكة الشعب وادخال الرعب في النفوس، ازداد المواطنون صلابة وايمانا بحتمية التغيير، فواصلوا الاحتجاجات والتظاهرات خصوصا بمنطقة الدراز.

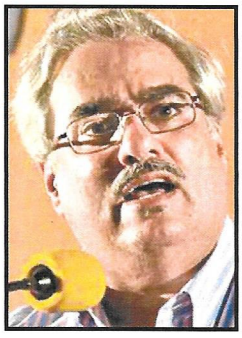

* كشفت قضية المناضل ابراهيم شريف عبودية الديكتاتور للاجانب الذين يحمون حكمه. فبعد ان اضاف الطاغية تهما اضافية لابراهيم عقابا له لما صرح به لوكالة "اسوشيتد برس" قائلا ان زيارة ولي العهد البريطاني تعبر عن دعم الاستبداد والطغيان، اعلنت ابواق الخليفيين توجيه تهمة اضافية لابراهيم بالتحريض على كراهية النظام واذاعة اخبار كاذبة، الامر الذي استسخفه الامريكيون على لسان الناطق باسم الخارجية الذي طالب بالغاء التهم كلها. فقررت بريطانيا الاذعان للطلب الامريكي واصدرت سفارتها في المنامة بيانا قالت فيه ان التهم قد الغيت، قبل ان يقرر الخليفيون ذلك.

* أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا شاملا من 94 صفحة حول الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان في البحرين، يعتبر وثيقة دامغة لنظام العصابة الخليفية المجرمة. ويقدم التقرير امثلة كثيرة للاضطهاد والتعذيب وسوء المعاملة. ويطرح مثلا قضية الصحافية نزيهة سعيد التي تعرضت للتعذيب بوحشية على يدي جلادة معروفة، وقضية محمد رمضان المحكوم بالاعدام ظلما بدون اي دليل، وعلي التاجر، شقيق المحامي المعروف، محمد التاجر الذي عذب بوحشية وما يزال مسجونا بدعاوى واهية اوهى من النظام الخليفي العفن.

* رضا الغسرة، 27، الشاب الذي استهدفه الطغاة الخليفيون بابشع الصور وعذبوه حتى مزقوا جسده، حصد حتى الآن من احكام السجن 215 عاما. وبلغت احكام زميله جعفر ناصرن 32، 160 عاما.

وقالت فاطمة هارون والدة المعتقل الطفل أحمد العرب بأن المحاكم الخليفية ضاعفت الأحكام ضده يوم الخميس 17 نوفمبر بزيادة ١٥ سنة، وبذلك تفوق الأحكام الجائرة ضده ١٥٠ سنة، واعتقل النظام الخليفي العرب في أبريل من العام ٢٠١٥م ووقتها كان عمره لا يتجاوز ١٦ عاماً، ووجهت ضده اتهامات ملفقة تتعلق بتنفيذ "عمليات إهابية" بحسب زعمها، وقد هددت القوات والدته يوم اعتقاله بأنها "لن تراه بعد الآن" وقالت لها بأن مصيره سيكون شبيها لمصير خاله علي هارون الذي تعرض للإخفاء القسري والتعذيب الممنهج.

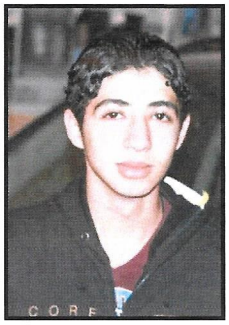

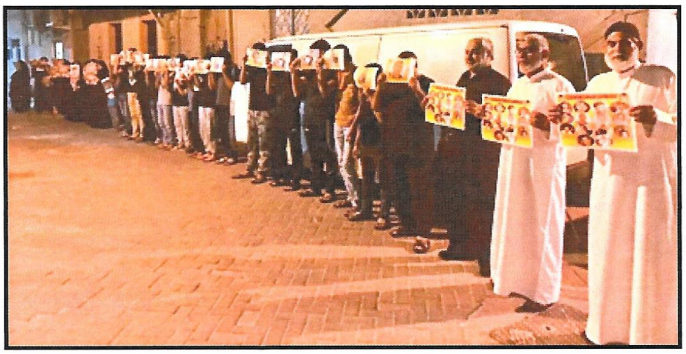

أهالي البلاد القديم يعتصمون من اجل ابنائهم

أقام أهالي بلدة البلاد القديم يوم الجمعة 18 نوفمبر وقفة تضامنية مع أبناء البلدة المختطفين منذ أكثر من ١٠ أيام في ظل مخاوف الأهالي من تعرضهم للتعذيب مع انقطاع الأخبار عنهم.

ورفع المعتصمون صور المختطفين وهتافات نددت بسياسة الاختطاف الممنهج التي يتبعها النظام الخليفي بحق المواطنين والنشطاء مشيرين إلى أن هذه السياسة تعبر عن انتقام منظم يمارسه الخليفيون ضد الأهالي لإجبارهم على وقف الاحتجاج الشعبي والعودة إلى المنازل.

وقد وردت الأهالي اتصالات من أبنائهم المختطفين لم تتعد ثوان معدودات أكدوا فيها أنهم يتواجدون في مبنى التحقيقات الجنائية، سيء الصيت، والذي يصفه الناشطون ب"وكر التعذيب". وقد أبدى الأهالي قلقهم حول مصير أبنائهم في ظل التقارير والشهادات التي تؤكد استعمال التعذيب وسوء المعاملة في المبنى المذكور. وذكرت مصادر أهلية بأن بعض المختطفين تم انتزاع اعترافات منهم تحت وطأة التعذيب وبينهم اعترافات طالت المعتقل المحكوم بأكثر من ١٠٠ سنة حسن البقالي، والذي شوهد اليوم السبت في مستشفى السلمانية وهو مكبل بالسلاسل، حيث أكدت عائلته بأنه يعاني من تدهور في صحته بعد تعريضه للتعذيب في مبنى التحقيقات.

يواصل الناشطون البحرانيون اعتصامهم الاسبوعي عصر الاربعاء امام السفارة السعودية، مطالبين بسحب القوات السعودية من بلادهم. كما يعبرون عن دعمهم لصمود الشعب اليمني بوجه العدوان السعودي—الخليفي المتواصل.

المعتقلات السياسيات يتعرضن للاعتداء

نقلت المعتقلة البحرانية طيبة اسماعيل المستشفى بعد تعرضها للاعتداء بآلة حادة داخل السجن من قبل إحدى السجينات الجنائيات. وتعرضت المعتقلة طيبة درويش للتهديد بالقتل داخل السجن، وتعرضت الناشطة المعتقلة معصومة السيد أيضا للضرب و"الارتطام بالجدار"، وقالت عائلاتهن ان ما يحدث لهن "هو ترهيب وعدم الإشعار بالأمان"، معبرين عن "الغضب والخوف من المجهول الذي ينتظر بناتهم داخل السجن".

وطالبت العوائل بنقل بناتهم إلى مبنى خاص بالسجينات السياسيات لحمايتهن من أي اعتداء، كما طالبت بعزل السجينة الجنائية "المعروفة بتسببها في إحداث مشاكل متكررة" إلى طبيب مختص.

رغم الأمطار والحصار
البحرانيون يتظاهرون نحو تقرير المصير

شارك المواطنون في البحرين عصر الجمعة، ٢٥ نوفمبر، في فعالية "ميادين تقرير المصير" إحياءا للذكرى السنوية الثانية للاستفتاء الشعبي الذي صوّت فيه البحرانيون لصالح إقامة نظام سياسي جديد. وقد وزع الأهالي في مناطقهم صناديق رمزية للاستفتاء تعبيرا عن تمسكهم بنتائج الاستفتاء وعدم تنازلهم عن الحق في تقرير المصير.

وقد انطلقت التظاهرات والتجمعات الشعبية في ميادين حددها إئتلاف ١٤ فبراير – من القوى الثورية المعارضة – وشملت مناطق رئيسية في البلاد، فيما أظهرت المشاهد التي تم تناقلها مشاركة كثيفة من المواطنين بمختلف شرائحهم رغم الانتشار العسكري الواسع والقمع المكثف.

وفي المساء تواصلت التظاهرات بالمناسبة نفسها، وبالتوازي مع استمرار الاعتصام المفتوح في بلدة الدراز المحاصرة التي شهدت حضورا شعبيا متواصلا في موقع الاعتصام المجاور لمنزل آية الله الشيخ عيسى قاسم، كما انطلقت منه تظاهرة حاشدة رفعت صور الشيخ قاسم والهتافات الثورية، وذلك رغم الأمطار التي شهدتها البلاد مساء أمس والحصار الخانق المفروض على البلدة وأهلها.

وقد انطلقت التظاهرات المسائية في بلدات عالي، البلاد القديم، القدم، المرخ، أبوصيبع والشاخورة، وبلدة بني جمرة التي شهدت حضورا ثوريا أيضا من المجموعات الشبابية التي نفذت عملية ردع للقوات الخليفية التي تشارك في حصار بلدة الدراز، حيث وقعت مواجهات شديدة بين الشبان والمدرعات الخليفية التي تتعمد قمع المتظاهرين ومنع المواطنين من دخول البلدة.

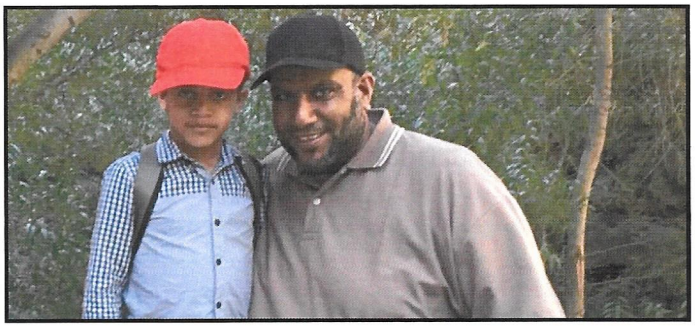

عائلة السيد علوي وأهالي الدراز
يدعون لحملة للبحث عنه

دعت عائلة المختطف السيد علوي الموسوي وأهالي بلدة الدراز المواطنين في البحرين للمشاركة في حملة شعبية للبحث عنه مع استمرار انقطاع الأخبار عنه منذ فقدانه في ٢٤ أكتوبر الماضي خلال فترة عمله في مدينة المحرق.

وفي إعلان لأهالي البلدة وعائلة المختطف الخميس، ٢٤ نوفمبر، أكد بأن جميع منافذ الحدود نفت مغادرته البلاد، وأن سجلات المستشفيات خلت من اسمه، وذلك في الوقت الذي تتعمد وزارة الداخلية الخليفية التهرب من تقديم إجابات وافية حوله وتتلكأ في البحث عنه. ودعا الإعلان جميع المواطنين في البلاد للبحث عن السيد علوي في مراكز التوقيف بسؤال أبنائهم أو أقاربهم المعتقلين عنه سواء أثناء الزيارة أو وقت الاتصال، كما أهاب الإعلان بالجميع للقيام بحملة للبحث عنه في الشواطيء وفي المستشفيات الحكومية والخاصة، وتقصي أثره في الحدود البرية أو البحرية للبلاد.

البحرينية لحقوق الإنسان: 38 ناشطاً حقوقياً وإعلامياً ممنوعون من السفر

حسن المدحوب، 21 نوفمبر 2016

قالت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان إنها رصدت 38»حالة منع سفر لنشطاء حقوقيين وفاعلين في المجتمع المدني وصحافيين وإعلاميين بحرينيين.«

ومن جهتها، دعت فعاليات وطنية سياسية وحقوقية الجهات الرسمية الى رفع منع السفر عن الجميع، موضحة أن »هذا المنع يتعارض مع الاتفاقيات والمعاهدات والالتزامات الدولية التي قدمتها البحرين في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة الى تناقض هذا الإجراء مع حرية الإنسان في الحركة والتنقل.«

جاء ذلك في وقفة تضامنية، عقدت في مقر جمعية الوحدوي في العدلية، مساء السبت (19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016)، مع النشطاء الممنوعين من السفر.

وقالت ممثلة جمعية البحرين لحقوق الإنسان زينب خميس إن »الجمعية البحرينية لحقوق الانسان اعربت عن قلقها لما تعرض له نشطاء من منع للسفر والتحقيق معهم، والذين بلغ عددهم 38 ناشطاً وناشطة، على رغم أن البحرين أعربت عن التزامها بالعهد الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.«

وأضافت خميس »من المفروض على الأقل ان يعرف من وضع في خانة الممنوعين من السفر بذلك قبل سفرهم، والسؤال الذي يبقى لماذا يتم منع النشطاء من السفر أساساً، حظر السفر مخالف لما نصت عليه العهود والمواثيق الدولية وهو تضييق على ممارسة العمل الحقوقي، وعلى الجهات المعنية ان تحترم الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الدولة، ونطالب الجهات الرسمية برفع منع السفر عن الجميع، وعدم تكرار المنع وافساح المجال لنشطاء حقوق الانسان في ممارسة عملهم في هذا المجال.«

ومن جانبه، قال الامين العام لجمعية الوحدوي حسن المرزوق: »الهدف من منع النشطاء من السفر هو ضمان عدم وصولهم الى المؤسسات الدولية، ونحن في الوحدوي نؤكد تضامننا مع النشطاء الممنوعين من السفر.«

أما الناشط الحقوقي منذر الخور، فقال: »أشير في هذا الصدد إلى تضامني التام مع كل النشطاء الممنوعين السفر، حيث انني كنت ومازلت واحداً منهم، إذ إنني تلقيت اتصالاً من النيابة العامة يفيد برفع اسمي من قائمة الممنوعين من السفر، ونأمل أن تتواصل عملية رفع المنع من السفر، وهناك هواجس بأن هذا الرفع سيكون جزئياً وليس كلياً، أي أنه سيشمل بعض النشطاء وليس كلهم، ونحن كحقوقيين نطالب بأن يشمل رفع المنع الجميع، ولا نقبل ان يكون رفع المنع جزئياً، لأن هذا الحق حق إنساني.«

وتابع »الممنوعون من السفر في غالبيتهم حقوقيون ونشطاء مجتمع مدني وصحافيون، ونحن نؤكد أنه لا يجوز تقييد حركة الناس، وهو يعبر عن انتهاك إنساني لحقوق الإنسان، والصوت الحقوقي كان صوتاً مهماً في ايصال الحقيقة في الداخل والخارج.«

وواصل »في الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الانسان في جنيف، عبرت دول عن قلقها على الحقوق والحريات العامة في البحرين، وهذا أمر طبيعي، لأن وظيفة هذه المراجعة هو توضيح مواطن الخلل في مجال حقوق الإنسان، وارشاد الدول لتصحيح أخطائها، وما كان لهذا الدور ان يظهر الى النور لولا وجود عمل حقوقي منظم.«

وتابع »اعلان حماية المدافعين عن حقوق الانسان اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر/ كانون الأول 1998، ويتكون من 20 مادة تشكل منظومة حماية تامة للمدافعين عن حقوق الإنسان، بسبب عملهم في مجال حقوق الانسان، ومن الحقوق التي يحفظها لهم حقهم في تنظيم انفسهم في جمعيات ومؤسسات مصرح لها، ودورهم في نقل الحقيقة والتواصل مع الجهات الحقوقية الدولية.«

وأفاد »لقد تطور العمل الحقوقي في السنوات الاخيرة، وتنامى بشكل كبير بحيث استوعب الجمهور ما يجري على ارض الواقع، وازدادت اعداد المدافعين عن حقوق الانسان، ولم يعد الأمر مقتصراً على حضور ناشط حقوقي وحيد في فترة التسعينات، ولكن الآن النشطاء الحقوقيين يعدون بالمئات، واعداد المدافعين عن حقوق الانسان تزداد في كل دورة.«

وختم الخور »ان المنع من السفر لن يؤدي الى توقف المدافعين عن حقوق الانسان عن عملهم الحقوقي، حيث بإمكانهم ايصال المعلومة عبر وسائل تقنية مختلفة، وتبقى امكانية الوصول الى الجمهور والمؤسسات الدولية متاحة بنسبة كبيرة.«

ومن جانبها، قالت الناشطة الحقوقية فاطمة الحلواجي: »قبل بدء الدورة الـ32 بدأت حملة لفرض حظر سفر عن عدد من الحقوقيين، واتسعت دائرة المنع لتشمل حقوقيين ونشطاء وصحافيين واعضاء منتمين الى مؤسسات المجتمع المدني، والذين لم يعلموا عن المنع حتى محاولته السفر لسبب أو لآخر، وهو ما حدث معي عندما لم يكن اسمي مشمولاً بقائمة المنع من السفر، الا انني عرفت بذلك في المطار.«

وأضافت الحلواجي »بالنظر الى المواثيق الدولية التي وقعت عليها البحرين، فإن المنع مخالف للمعاهدات والمواثيق الدولية، وخاصة المادة 12 للعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية التي تشير الى أن (لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته، ولكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وأنه لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد، كما لا يجوز حرمان أحد، تعسفاً، من حق الدخول إلى بلده).«

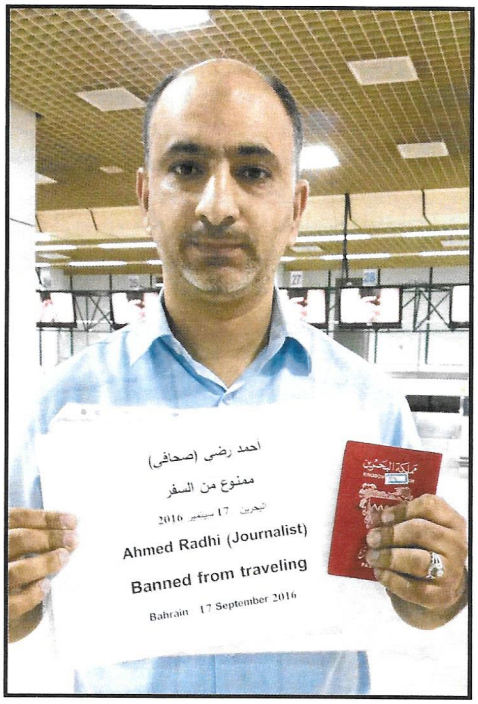

بعد استدعائه للتحقيق، احمد رضي: "لا أخشاكم.. ونشاطي لن يتوقف

استدعت السلطات الخليفية صباح الخميس، ٢٤ نوفمبر، الإعلامي البحراني أحمد رضي وأمرته بالحضور اليوم إلى النيابة العامة الخليفية.

وقد عمدت القوات الخليفية إلى تسليم الإحضارية إلى رضي بحضور عسكري مكثف عند منزله، في محاولة لإثارة الرعب بين الأهالي، إلا أن رضي قال للقوات بأنه لا يخشاهم، وأن نشاطه الإعلامي والحقوقي لن يتوقف.

وسأل رضي عنصر القوات الذي سلمه الإحضارية عما إذا كان الاستدعاء له صلة بشكوى سابقة قدّمها سابقا إلى النيابة العامة بسبب سجنه وتعذيبه ومصادرة مملتكاته الشخصية، كما سأله عما إذا كان الاستدعاء سيشمل منْ تسبب في أذيته وتعريضه لعاهات خطيرة، بحسب تعبيره، أو أن الأمر يتعلق بمنعه من السفر.

وفي حين لم يجب عنصر القوات على أسئلته واكتفى بقوله: "لا أعرف"، عاد رضي للتأكيد وهو يستلم الإحضارية؛ على ما تسبب له النظام من ضرر بدني ومعنوي، وقال أثناء تصويره وهو يستلم الإحضارية بأنه "مصاب بأزمة قلبية، وفقد السمع بإحدى أذنيه، وضعف نظر، وضيق تنفس، بسبب السجن والتعذيب".

وختم رضي حديثه للعنصر الأمني وقال له: "قل لمسؤولك بأني لا أخاف، سواء سُجنت أو عُذبت أو تم منع سفري"، وشدد على مواصلة نشاطه لكونه مؤمناً بقضية الوطن وحقوقه، وأنه لا يكترث بما سيحدث له. ويأتي ذلك في سياق تصعيد ممنهج طال النشطاء والحقوقيين كافة منذ يونيو الماضي، وشمل منعهم من السفر، ثم استدعاءهم للتحقيق واتهامهم بالتحريض على كراهية النظام وزعزعة الأمن وتهديد السلم الأهلي.

6 أنظمة ملكية في مواجهة 140 معارضا، والقاعدة واحدة: لا تفتح فمك أبدا

واجهت الناشطة الحقوقية البحرينية زينب الخواجة، المعروفة بحسابها angryarabiya@على "تويتر"، الذي يتابعه 47900 شخص، محاكمة في المنامة في أكتوبر/تشرين الأول 2014. تُحاكم زينب بسبب حادثة جرت قبل عامين قامت فيها بتمزيق صورة لملك البحرين حمد في حركة احتجاجية. ربما كان القاضي يتوقع أنها ستندم، ولكنه حتما أصيب بالصدمة بعد ذلك. فقد سحبت صورة أخرى للملك، ومزقتها وألقتها أمامه، فارتبك، وأجّل الجلسة، وغادر على عجل.

تدحض محاكمات ومحن عائلة الخواجة فكرة عدم وجود نشطاء في دول الخليج العربي. زينب الخواجة هي واحدة من 140 شخصا تحدثت عنهم "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها المتعلق باعتداءات دول الخليج على حرية الرأي المنشور أواخر عام 2016. تعيش زينب حاليا في منفاها في الدنمارك مع أختها مريم، والتي لا يقل نقدها للسلطات البحرينية شدة أو بلاغة. حُكم على والدهما، عبد الهادي، بالسجن مدى الحياة بتهمة إرهاب سخيفة بعد قيادته احتجاجات سلمية مناهضة للحكومة عام 2011، مع انتقال الروح الثورية وأفكار الربيع العربي إلى دول الخليج. مكّنت وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية وتكنولوجيا الإنترنت المعارضين والنشطاء في منطقة الخليج من مساحات لمناقشة الأفكار وانتقاد الملوك، الذين سارعوا بدورهم إلى مواجهة هذا التحدي.

اندفعت الدبابات السعودية والقوات الإماراتية إلى البحرين في مارس/آذار 2011، لوضع نهاية دموية لاحتجاجات دوار اللؤلؤة. قتل الأفكار أصعب بكثير من قتل الناس، ولكن دول الخليج استمرّت في الاستبداد ومرّرت قوانين قمعية، مثل قوانين مكافحة الإرهاب والجريمة الإلكترونية والطوارئ، للحد من حرية التعبير وباقي الحقوق الأساسية. تسبب ذلك في سجن مئات المعارضين والنشطاء السياسيين والحقوقيين والصحفيين والمحامين والمدونين، بعد محاكمات جائرة ومزاعم تعذيب أثناء الاحتجاز على ذمة المحاكمة.

شملت الحملات الواسعة التي شنها حكام مجلس التعاون الخليجي ضد النشطاء والمعارضين السياسيين التهديد والتخويف والتحقيقات والملاحقات والاعتقالات والتعذيب. استخدمت البحرين والإمارات والكويت سحب الجنسية كأداة للقمع، في حين بات الفضاء الإلكتروني الآن المكان المفضل لدول الخليج لتتبع منتقديها.

دعت مجموعة "سيتيزن لاب" للأبحاث، ومقرها تورونتو، الناشط الإماراتي أحمد منصور باسم "معارض المليون دولار"، وذلك بعد محاولة جهة ما تثبيت برامج تجسس مكلفة ومتطورة للغاية على جهاز آيفون خاصته. وجدت "سيتيزن لاب" أيضا دليلا على أن استخدام حكومات السعودية وعمان والإمارات برامج تجسس، مع قيام البحرين وعمان وقطر والسعودية والإمارات بشراء برامج أخرى.

شغّل خاصيّة العرض التفاعلي: "140 رمزا"

ينتمي النشطاء الـ 140 المذكورون في التقرير إلى طوائف ووجهات نظر مختلفة. بعضهم، مثل زينب الخواجة وإياد البغدادي لاجئون سياسيون في أوروبا، في حين أن البعض الآخر، مثل المحاميان الحقوقيان وليد أبو الخير ومحمد الركن، يقضون أحكاما بالسجن من 10 إلى 15 سنة، بتهمة "الخروج عن الحاكم" أو التخطيط لقلب نظام الحكم. لكن ما يشترك فيه الأشخاص الـ 140 هو خذلان الحكومات الغربية لهم. تدافع تلك الحكومات عن حرية التعبير محليا، لكن سياستها الخارجية مع دول الخارجية تقتصر فقط على الجانب التجاري. الحكومة البريطانية، على سبيل المثال، المساند المتحمس لدول الخليج، لم تدعُ إلى الإفراج عن أي مسجون مذكور في التقرير.

لن تدعو المملكة المتحدة، على سبيل المثال، لإطلاق سراح الناشط البحريني نبيل رجب، الذي يواجه 12 عاما في السجن لتغريده انتقد فيها حرب قوات التحالف بقيادة السعودية على اليمن. لكن للأسف ليس رجب المعارض الوحيد الذي يواجه أوضاعا صعبة في دول الخليج.

العفو الدولية: استمرار التعذيب والإفلات من العقاب في البحرين

أصدرت منظمة العفو الدولية في 21 نوفمبر تقريرا حول البحرين يعتبر وثيقة دامغة ضدها. منظمة العفو الدولية تقول إن إساءة المعاملة بما في ذلك التعذيب ما زالت مستمرة في البحرين رغم الإصلاحات التي طبقتها المملكة للتعامل مع مزاعم انتهاك حقوق الإنسان بعد انتفاضة في 2011.

قالت منظمة العفو الدولية إن إساءة المعاملة بما في ذلك التعذيب ما زالت مستمرة في البحرين رغم الإصلاحات التي طبقتها المملكة للتعامل مع مزاعم انتهاك حقوق الإنسان بعد انتفاضة في 2011.

وذكر تقرير يقيّم عمل هيئات الإشراف التي تشكلت للتعامل مع المظالم أو التصدي لأي انتهاكات أخرى أنه وجد "أوجه قصور خطيرة" في عمل مؤسستين تدعمهما بريطانيا وتستشهد السلطات البحرينية والبريطانية بعملهما كدليل على التقدم في مجال احترام حقوق الإنسان. والمنظمتان هما الأمانة العامة للتظلمات التابعة لوزارة الداخلية ووحدة التحقيق الخاصة التابعة للنيابة العامة واللتان تأسستا في 2012.

وتتلقى المنظمتان تدريبات وتطويراً للكفاءة من بريطانيا وهي حليفة وثيقة للبحرين. وقالت لين معلوف نائبة مديرة الأبحاث في المكتب الإقليمي للمنظمة في بيروت في بيان "لا ينكر أحد أن الحكومة البحرينية قد خطت خطوة إيجابية عندما قامت بإنشاء مؤسسات تُعنى بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المشتبه بمسؤوليتهم عنها".

وتابعت قولها "لكن لا تزال هذه الإصلاحات مع الأسف تتسم بالقصور الشديد ويستمر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن من خلال نظام يتسم بترسخ الإفلات من المساءلة والعقاب وافتقار القضاء للاستقلال".

ولم يرد مسؤولون من البحرين على طلب من رويترز بالتعقيب على التقرير. وتنفي الحكومة بقوة أي انتهاك منهجي على يد الشرطة. وقال التقرير إنه رغم توجيه الاتهامات لـ 93 من أفراد الأمن على الأقل بالضلوع فيما يبدو في عمليات قتل وإصابات وتعذيب وغيرها من أشكال المعاملة السيئة بشكل غير مشروع منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 فلم تتم إدانة سوى عدد قليل وفشلت معظم الأحكام في تجسيد مدى "جسامة الجريمة".

وقال التقرير "لم تتم ملاحقة ضباط كبار أو مسؤولين رفيعي المستوى على خلفية الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة إبان قمع انتفاضة عام 2011 وذلك على الرغم من دعوة لجنة تقصي الحقائق إلى إجراء مزيد من التحقيقات والملاحقات الجنائية للمشتبه في مسؤوليتهم عن ارتكاب تلك الانتهاكات".

وتقول المنظمة إن البحرين تشير مراراً إلى وجود الأمانة العامة للتظلمات ووحدة التحقيق الخاصة لدرء الانتقادات الدولية بشأن استمرار الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وتأكيد الالتزام بحقوق الإنسان والمحاسبة.وقال التقرير "في واقع الحال لا يبدو أن إنشاء الأمانة العامة للتظلمات ووحدة التحقيق الخاصة قد أفلح في ردع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان حتى الآن".

الإيكونومست: المعارضة في الخليج تعني فقدان جواز سفرك

تحدثت مجلة الإيكونومست عن محاولات أنظمة دول الخليج للحفاظ على هيمنتها، بعد الاستقلال من بريطانيا، وذكرت بأن هذه الأنظمة لجأت إلى وسائل مختلفة، ومن بينها "إغلاق الصحف، ومصادرة جوازات السفر، والحبس". وأوضحت المجلة في العدد الذي صدر بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦م، بأن هذه الأنظمة لجأت الآن "وعلى نحو متزايد، إلى تجريد المعارضين وأسرهم من حق المواطنة، وتركهم بلا جنسية".

وذكرت المجلة بأن البحرين تعد مثالا واضحا في سياسة سلب الجنسية وتجريدها من المعارضين. وقالت بأن النظام الحاكم لوح بسلب الجنسية عن الأغلبية الشيعية في إطار قمع الانتفاضة التي اندلعت في عام ٢٠١١م. وخلال الأعوام الماضية، تم حرمان الكثيرين من جنسياتهم، حتى وصل الأمر – كما تقول المجلة – إلى الزعيم الروحي للشيعة في البحرين، الشيخ عيسى قاسم، الذي تم سلب الجنسية عنه في يونيو الماضي.

عبد الهادي خلف: يريدوننا أشياء تابعين لهم

وتنقل المجلة عن الدكتور عبد الهادي خلف، عضو برلمان البحرين ١٩٧٣م، بأن حكام الخليج يريدون تحويل الناس "من مواطنين إلى أشياء تابعين لهم". وأشارت إلى أن خلف تم سلب الجنسية عنه في ٢٠١٢م، وهو يعيش الآن في السويد. ويوضح خلف عقلية النظام الخليفي بأنه ينظر إلى "جوازات السفر باعتبارها ليست حقا مكتسبا للمواطنين، بل جزءا من صلاحيات الحاكم".

كما تشير المجلة إلى سياسة تجريد الجنسية في دول خليجية أخري، حيث حرمت الكويت خلال العامين الماضيين ١٢٠ من مواطنيها من الجنسية، وتنقل عن نواف الهندال، الذي يدير منظمة كويت ووتش، بأنه "في حين أن معظم المستهدفين في البحرين هم من الشيعة، فإن غير المرغوب فيهم في الكويت هم من السنة إلى حد كبير"، ومنهم أحمد الشمري، ناشر إحدى الصحف، الذي خسر جنسيته في العام ٢٠١٤م.

وبعد التفجير الإرهابي الذي استهدف مسجدا في الكويت بالعام ٢٠١٥م، وأسفر عن استشهاد ما يقارب من ٢٧ مواطنا من الشيعة، فقد تبع ذلك حملات استهدفت السلفيين السعوديين الذين يُشتبه في حصولهم على الجنسية الكويتية أثناء حالة الفوضى التي عمت البلاد بعد طرد القوات العراقية من الكويت في عام ١٩٩١م. ونقلت المجلة عن مازن الجراح، المسؤول في إدارة الجنسية والإقامة، بأنهم "يبحثون عن عمليات احتيال" فيما يتعلق بحمل الجنسية الكويتية. كما تطرق التقرير إلى دولة الإمارات التي نفذت سياسة سلب الجنسية أيضا، وخاصة في الحملة التي استهدفت أشخاص محسوبين على جماعة الإخوان المسلمين، وسحبت السلطات الجنسية من نحو ٢٠٠ شخص منذ عام ٢٠١١م، بحسب ما تنقل المجلة عن الناشط الحقوقي أحمد منصور، الممنوع من السفر حاليا.

والحال لا يختلف أيضا في قطر، حيث سحبت السلطات الجنسية عن ١٠ من زعماء عشائر Ghafransبعد اتهامهم بالتآمر لتنفيذ إنقلاب في العام ١٩٩٦م بالتعاون مع السعودية. ومنذ عام ٢٠٠٤م فقد ٥٠٠٠ من أفراد هذه القبيلة الجنسية، بحسب ما ينقل مسفر المري المنفي حاليا في اسكتلندا.

عواقب وخيمة بعد سلب الجنسية

وتحدث تقرير المجلة عن "العواقب الوخيمة" لسلب الجنسية، بما في ذلك الاستدعاء لتسليم بطاقة الهوية ورخص القيادة إلى السلطات، وفقدان الامتيازات المختلفة، مثل العمل، وامتلاك المنزل والهاتف والحساب المصرفي. فضلا عن الحرمان من الخروج من البلاد، والحرمان من تسجيل الولادات الجديدة وعقود الزواج. وهو ما يضطر المسلوبة جنسياتهم، بحسب المجلة، لطلب الحصول على تصاريح إقامة باعتبارهم أجانب، وفي حال الرفض يتم القبض عليهم لمخالفة قانون الإقامة. وتنقل المجلة عن بحراني مسلوب الجنسية بأنه "تُرك بدون حقوق، وكذلك الآخرون".

وأشار تقرير المجلة إلى الذريعة التي يتخفى خلفها الحكام في تنفيذ سياسة سلب الجنسية، وهي محاربة الإرهاب. ففي يناير ٢٠١٥م، أعلن النظام الخليفي سلب الجنسية عن ٧٢ شخصا، بينهم أعضاء في تنظيم داعش، وذلك في محاولة لخلط الحدود بين "المعارضين السلميين والإرهابيين" كما قال تقرير الإيكونومست. وأوضح التقرير بأن سلب الجنسية في البحرين قد يتم بتهم من قبيل "التشهير ببلد شقيق"، وهي عقوبة شملت ضحايا كثر من الأكاديميين والمحامين والنواب السابقين مع زوجاتهم وأطفالهم الصغار.

اسوشيتد برس: زيارة تشارلز للبحرين وسط اضطرابات مستمرة

من لندن-البحرين اليوم

نشرت وكالة "آسيو شيتدبرس" تقريرا الخميس (10 نوفمبر 2016) حول زيارة ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز الى البحرين تحت عنوان "زيارة العائلة المالكة تأتي في وقت لا زالت فيه الإضطرابات بعيدة من الإنتهاء".

الوكالة اوضحت بان بلدة الدراز التي تقع فقط على بعد بضعة اميال من مقر اجتماع الأمير تشارلز بالعائلة الحاكمة في البحرين , تزخر جدرانها بالشعارات المنادية بالموت لحاكم البحرين, وتقف المدرعات على مداخلها المتوترة والتي يمكن لهدوئها أن يتحطم في أية لحظة.

وثالت الوكالة بان السلطات تفرض حصارا على البلدة منذ عدة شهور واعتبرته "علامة على المواجهة بين الأغلبية الشيعية في البحرين والنظام الملكي السني".واشارت الى قمع السلطات للإحتجاجات التي اندلعت في العام 2011 والى سجن النشطاء وحل جمعية الوفاق.

ورات الوكالة أن افتتاح قاعدة عسكرية بريطانية في البحرين وهذه الزيارة الملكية لا تشيران الى أن بريطانيا تمارس ضغوطا على النظام الحاكم على خلفية قضايا حقوق الإنسان. وأكّدت على التوترات لازالت تتسع وسط حملة القمع, وبزادر تلوح في الأفق لأزمة في البلاد التي تحتضن الأسطوا الخامس الأمريكي.

ونقلت الوكالة عن ناشط بحراني قوله"، وسوف تصل الأوضاع الى إلى مستوى يدرك فيه الناس أن ليس لديه شيء يخسروه". وأشارت الوكالة الى الإحتجاجات الشعبية التي اندلعت في البحرين عام 2011 وأوضحت بان الحكومة قمعتها مستعينة بقوات سعودية واماراتية.

واعقب ذلك حل جمعية الوفاق واعتقال امينها العام وكذلك سجن الحقوقي البحراني البارز نبيل رجب, وابعاد الناشطة زينب الخواجة عن البلاد.

ونقلت الوكالة عن ناشطين برانيين قولهم " غنهم يراهنون على صمت الغرب مقابل بعض المنشآت" في إشارة الى القاعدة العسكرية البريطانية والى إستضافة البحرين للإسطوا الخامس الأمريكي.

يذكر ان ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز بدأ جولة رسمية الى البحرين يوم الثلاثاء الماضي والتقى خلالها بأركان العائلة الخليفية , فيما افتتح اليوم الخميس القاعدة العسكرية البريطانية في البحرين.

تفاؤل مشوب بالحذر بعد فوز ترامب بالرئاسة الامريكية

ليس مستبعدا ان يكون انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة الامريكية خطوة اخرى لدحر الظلم والاستبداد في منطقتنا التي تعاني منه منذ عقود. فقد راهن حكام الخليج على فوز مرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، فانهالوا عليها بالاموال لتمويل حملتها الانتخابية، وذكرت التقارير ان ولي العهد الخليفي دفع لها 32 مليون دولار منهوبة من بطون جياع البحرين. والهدف ضمان وقوفها بجانب هؤلاء الطغاة الذين لم يبق معهم الا اموال الشعوب لشراء مواقف السياسين الفاسدين في الانظمة الغربية. فما ارخص الكثيرين من هؤلاء وما اوسع دائرة الفساد. ومن بين التحليلات التي طرحت لتفسير فوز دونالد ترامب برغم خطابه المتطرف وغير اللائق اخلاقيا، ان الشعب الامريكي كفر بـ "المؤسسة" الحاكمة التي تعتبر كلينتون من افرادها، فقد كانت السيدة الاولى طوال فترتي رئاسة زوجها ما بين 2000 و 2008. كما حملت حقيبة وزارة الخارجية في الفترة الرئاسية الاولى من رئاسة باراك اوباما، والتقت بزعماء دول مجلس التعاون، واقامت معهم علاقات وفرت لانظمتهم حماية حالت دون اي تغيير في انظمة حكمهم المتخلفة. لذلك راهنوا على فوزها، ووفروا لها ما تحتاج من دعم مالي بلغ مئات الملايين. وقد شاء الله ان يدحرهم، برغم ان الامور لم تكن متجهة لذلك. وهنا تكمن الارادة الالهية التي تتدخل لحماية المظلومين والضحايا وتنتقم من الظالمين. ففشل الرهان الخليجي بشكل فاضح. ولكن هل ستنتهي محاولاتهم التأثير على السياسة الامريكية في عهد دونالد ترامب؟

ثمة توقعات بسياسة مختلفة لحكام السعودية بشكل خاص. فقد استطاع حكامها تطوير علاقاتهم مع بريطانيا بشكل متين، فاصبحت المؤسسة البريطانية مرتبطة بشكل وثيق بحكام الخليج، ومستعدة ليس للدفاع عنهم امام شعوبهم فحسب بل امام الشعوب الاخرى وحكامها. ففي الاعوام الاربعة الاخيرة عملت بريطانيا كواجهة سياسية لاولئك الحكام، فاوقفت الصفعات الموجهة لهم خصوصا في مجال حقوق الانسان. بل ان اوروبا التي عرفت دولها بالحماس لمشروعي الديمقراطية وحقوق الانسان، اصبحت مترددة كثيرا في ازعاجهم او الضغط عليهم في هذين المجالين. واصبحت دول مثل سويسرا وفرنسا والسويد والمانيا تتبنى المواقف البريطانية ازاء دول الخليج خصوصا السعودية. فلا يمكن استصدار قرار اممي من مجلس حقوق الانسان يدين سياساتها القمعية التي تمارسها ضد مواطنيها، او توقف ذبح معارضيها والتمثيل بهم. وفي الاسابيع الاخيرة قامت بريطانيا بعمل من تحت الستار لضمان عضوية السعودية بمجلس حقوق الانسان. كما عملت لمنع صدور قرار من المجلس يطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في جرائم الحرب التي ارتكبتها السعودية وحلفاؤها في اليمن. ولم يصدر عن هذه الدول طلب بوقف اطلاق النار او رفع الحصار عن اليمن. وهكذا تحول مجلس حقوق الانسان الى العوبة بايدي هذه الدول التي تحالفت معا للضغط على الامين العام للامم المتحدة قبل بضعة شهور لرفع اسم السعودية من قائمة الدول التي تنتهك حقوق الطفل. ولم يقتصر نفوذ المال السعودي على الاحزاب اليمينية، بل ان حزب العمال البريطاني نفسه يعاني من تمرد داخلي خطير. فرئيسه، السيد جيريمي كوربين، الذي يتبنى سياسات مناهضة للحرب ومطالبة بوقف تزويد السعودية بالسلاح، لم يستطع جر اعضائه معه للتصويت على قرار برلماني بوقف السلاح عن السعودية. وصوت 100 عضو من حزبه مع الحكومة لمنع صدور القرار.

هذا النفوذ السعودي غير مسبوق خصوصا منذ استلام سلمان الحكم بعد موت اخيه، عبد الله بن عبد العزيز. ولذلك يشعر السعوديون بغرور كبير واندفاع غير مسبوق للتوسع الاقليمي والسيطرة على الدول الاخرى بمجلس التعاون. هذا الغرور دفعها لشن العدوان على اليمن المستمر منذ عشرين شهرا بدون ان ينطلق صوت دولي واحد للمطالبة بوقف اطلاق النار او رفع الحصار عن الشعب الذي انتشرت المجاعة في اوساطه بشكل غير مسبوق. هذا الوضع شجع الخليفيين على فرض حصار جائر على منطقة الدراز ايضا، فاصبح سكانها اسرى لدى العصابة الخليفية. وقد اظهرت زيارة الامير تشارلز هذا الاسبوع الى البحرين حالة النفاق واللامبالاة لدى المسؤولين الغربيين، وموت ضمائرهم امام صرخات المظلومين واستغاثات ضحايا القمع والسجن والتعذيب. وبرغم المناشدات الواسعة من منظمات المجتمع المدني لمخاطبة الخليفيين ومطالبتهم بالكف عن ايذاء البحرانيين ووقف مشروع الابادة والاضطهاد، فقد تجاهل تشارلز هذه المناشدات وقضى وقته هناك في لقاءات مع رموز الطغمة الحاكمة بدون ان يخفق قلبه بالرأفة والحنان لضحايا العدوان الخليفي.

ماذا بعد فوز ترامب بالرئاسة الامريكية؟ ما يزال الوقت مبكرا للتنبؤ بمسارات السياسة الامريكية على صعيد العالم وفي ما يخص منطقة الشرق الاوسط والخليج. الامر المؤكد ان بريطانيا اصبحت اضعف كثيرا مما كانت عليه، خصوصا بعد قرار الخروج من الاتحاد الاوروبي. واصبح السياسيون البريطانيون اكثر استعدادا للتقارب مع دول الخليج خصوصا السعودية برغم المطالبات المستمرة بوقف دعمها او تزويدها بالسلاح. ولذلك وافقت رئيس الوزراء، تيريزا ماي، على دعوة خليجية لحضور القمة السابعة والثلاثين لمجلس التعاون الخليجي التي ستعقد في البحرين الشهر المقبل. هذا الحضور سيمثل ترسيخا لعلاقة بريطانيا بدول مجلس التعاو، وسيجرها للغوص في وحل النفاق السياسي ودعم الطغاة والظالمين والتخلي عن ا بسط مباديء حقوق الانسان والحرية والديمقراطية. انها واحدة من الحقب التاريخية التي تزداد حلكة وسوادا مع تعملق التراجع الاقتصادي والخور الاخلاقي. ويتوقع ان يكون حضور السيدة تيريزا ماي قمة المنامة فرصة لصفقة جديدة تقوم بموجبها بالتواصل مع ادارة الرئيس الامريكي المنتخب لترميم العلاقات مع دول الخليج التي وقفت مع منافسته ودعمت حملتها الانتخابية. وثمة نظرية تقول بان "المؤسسة" البريطانية تخلصت من ديفيد كاميرون بعد اصداره تصريحات غير ودية تجاه ترامب، الامر الذي كان سيؤدي لتعقيدات في العلاقات البريطانية – الامريكية. وفي ضوء الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها بريطانيا بعد قرار الخروج من الاتحاد الاوروبي، لم يبق امام لندن سوى ما يسمى "العلاقة الخاصة" مع امريكا. ولذلك يتوقع ان تبادر حكومة المحافظين بشكل مستعجل لبناء جسور التواصل مع الرئيس المنتخب. هي تعلم ايضا ان الحلفاء الخليجيين سيطلبون من بريطانيا التوسط لمنع حدوث تغير في سياسة امريكا الخارجية معهم. ويعرف حكام الخليج ان انتخاب ترامب كان تمردا على النظام التقليدي الذي ربما حقق شيئا للشعوب الغربية في الماضي ولكنه اصبح خارج الزمن، وعليه ان يتغير. وثمة ضغوط على السيدة تيريزا ماي للدعوة لانتخابات مبكرة، الامر الذي تتحاشاه لعلمها ان هناك تغيرا في المزاج العام الذي بدأ يتمرد على نظام "المؤسسة" الحاكمة التي تفرض هيمنتها على الارادة الشعبية بوسائل شتى. وليس مستبعدا ان يفوز حزب العمال برئاسة جيريمي كوربين، بالانتخابات المقبلة، الامر الذي سيؤدي الى زلزال سياسي في "اعرق الديمقراطيات". ايا كان الامر فالشعوب الخليجية تعرضت لابشع اشكال الاضطهاد واصنافه، وتامل ان تساعد التغيرات الغربية على تحريك اوضاع المنطقة وانهاء العلاقات غير المشرفة بين حكومات الغرب وانظمة القمع والاستبداد العربية. وليس مستبعدا ان يكون صعود ترامب بداية لتداعي انظمة الاستبداد في الخليج واستبدالها بانظمة تختارها الشعوب وتحقق قدرا جيدا من الممارسة الانتخابية المعقولة التي تفضي الى المشاركة الشعبية وتنهي استبداد العصابات الحاكمة الى الابد.

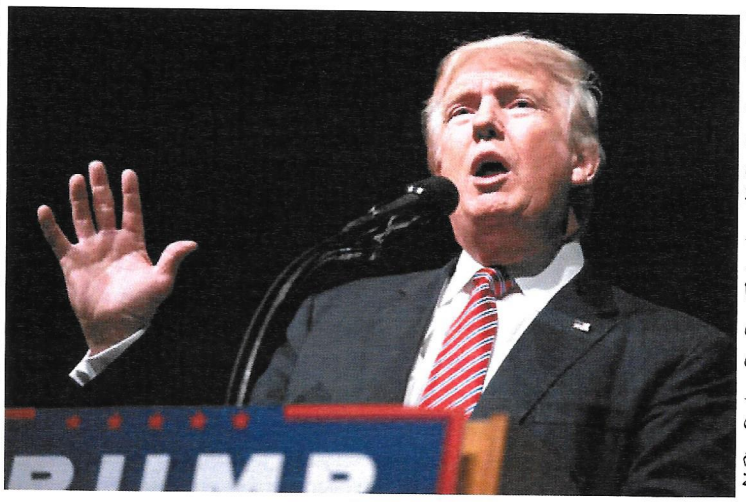

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية

11 نوفمبر 2016

مركز البحرين: استهداف متواصل للنساء الناشطات

المنامة – البحرين اليوم

أعرب مركز البحرين لحقوق الإنسان عن "بالغ القلق" من استمرار استهداف النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في البحرين، وذلك في بيان نشره في ٢٥ نوفمبر الجاري بمناسبة احتفال الأمم المتحدة باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والحملة التي شارك فيها المركز بهذه المناسبة .(whrd)

وأوضح المركز بأن الأسابيع القليلة الماضية شهدت ارتفاعا في عدد النساء اللواتي تم استدعائهن للتحقيق لدى السلطات الخليفية، وبتهم مزعومة تتعلق بالتجمع "غير المشروع"، مع منعهن من السفر ومغادرة البلاد.

ودان المركز هذا "النمط" من استهداف النساء الناشطات، وتوقّف عند عدد من هذه الحالات الأخيرة، ومنها استدعاء الناشطة نضال السلمان – مسؤولة العلاقات الدولية في المركز – في ١٥ نوفمبر الجاري للتحقيق، كما تم استدعاء الناشطة في المركز ومسؤولة قسم الرصد إيناس عون في تاريخ ١٣ نوفمبر، وأوضح المركز بأنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها استهداف السلمان وعون بسبب نشاطهما الحقوقي، حيث مُنعت السلمان في ٢٩ أغسطس الماضي من مغادرة البلاد، حيث كانت في طريقها للمشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان في جنيف بدورته الثالثة والثلاثين، كما تم منع عون من المغادرة أيضا في ٢٢ أغسطس أثناء توجهها إلى تونس للمشاركة في دورة ورش عمل حقوقية.

كما تطرق بيان المركز إلى الناشطة والمدونة المعتقلة غادة جمشير، وهي ناشطة في مجال حقوق المرأة، وقد تم اعتقالها من مطار البحرين في ١٥ أغسطس الماضي لتنفيذ حكم بالسجن صادر ضدها بتهم تتعلق بنشر تغريدات انتقدت فيها الفساد في مستشفى (الملك) حمد، وهي لا تزال معتقلة في مركز النساء بمدينة عيسى، المعروف بسوء المعاملة وتردي الأوضاع الصحية فيه، بحسب بيان المركز.

وفي أبريل ٢٠١٦م، تم الحكم على المواطنة طيبة درويش بالسجن ٥ سنوات بتهمة إيواء مطلوبين سياسيين في منزلها. وقد تعرضت لسوء المعاملة أثناء اعتقالها، ومُنعت لفترة من الزمن من التواصل مع أهلها والعالم الخارجي.

بيان المركز أوضح بأن استهداف السلطات الخليفية للمرأة ومحاولة إسكات صوتها؛ ليس جديدا، حيث شهد العام ٢٠١١م – مع بدء الثورة – العديد من حالات استهداف البحرانيات الناشطات، ومنهن المدونات على موقع تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي. وعمدت السلطات إلى فرض الصمت والتخلي عن الثورة من خلال اعتقال الناشطات واستهداف حرياتهن. وقال المركز بأنه منذ العام ٢٠١١م؛ تم توثيق اعتقال ٣٠٠ امرأة في البحرين، وبعض هؤلاء صحافيات بارزات، مثل نزيهة سعيد، التي تعرضت للتعذيب أثناء التحقيق، وكذلك الشقيقتان مريم وزينب الخواجة، وخاصة زينب التي تم استهدافها مرارا وأبقيت في السجن لأكثر من عامين بتهمة "تمزيق صورة الملك"، إلى أن تم إطلاق سراحها وإجبارها على مغادرة البلاد إلى الدنمارك.

وأضاف المركز بأنه رصد خلال السنوات الماضية اعتقالات واسعة ضد النساء بتهم تتعلق بممارسة حرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث وُجهت ضدهن تهم "إهانة الملك" و"التحريض على كراهية النظام" أو "إهانة وزارة الداخلية. وأكد المركز مخالفة هذه الاعتقالات للمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ودعا للإفراج الفوري عن غادة جمشير وكل النساء المعتقلات بتهم ممارسة حق التعبير عن الرأي، وشدد على إنهاء الاستهداف السياسي للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان في البحرين.

زوج المدونة المعتقلة طيبة اسماعيل يؤكد تعرضها للاعتداء الدامي.. ويدعو لحماية السجينات السياسيات

عا زوج المدونة المعتقلة طيبة اسماعيل إلى حمايتها داخل السجن بعد تعرضها للطعن من إحدى السجينات الجنائيات، ونقل عنها بأن المكان الذي تُسجن فيه "غير آمن" وخاصة بالنسبة للسجينات السياسيات.

ونقلت الناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ عن زوج طيبة – المحكومة بالسجن سنة واحدة بتهمة تتعلق بالتغريد – بأنه توجه اليوم الاثنين، ٢٨ نوفمبر، إلى سجن النساء في مدينة عيسى وطلب لقاء زوجته بعد الاعتداء عليها يوم أمس بآلة حادة من قِبل "سجينة عربية تقضي عقوبة على خلفية جنائية"، وقال زوجها بأنه سُمح له – بعد عدة محاولات – بلقائها مدة ٥ دقائق فقط "للاطمئنان على وضعها والتأكد من تلقيها العلاج المناسب"، في حين منعت السلطات بقية أفراد العائلة من الزيارة رغم القلق الذي انتابها بعد الاعتداء الدامي الذي تعرضت له طيبة داخل السجن.

وأكد زوج طيبة اسماعيل وقوع الاعتداء، ونقل عنها بأن السجينة المعتدية "تكرر اعتداءاتها على باقي السجينات"، وأضافت بأن "المكان غير آمن، وخصوصا بالنسبة للسجينات على خلفية سياسية"، حيث تتقصد السجينة المذكورة تهديدهم بشكل دائم وتقول لهن بأنها "تستطيع فعل أي شيء، حتى قتلهن، لأنها محمية بسبب معارفها من كبار الشخصيات، وأن أقسى ما يمكن معاقبتها به هو إرجاعها إلى وطنها".

زوج طيبة شدد على ضرورة توفير الحماية لزوجته التي بقي على عقوبتها الجائرة ٧ أشهر بتهمة "إهانة الملك" على موقع تويتر، كما قال بأنه لا يكفي وضع السجينة المعتدية في السجن الإنفرادي لمدة أسبوع "لتخرج بعدها وتمارس العنف والجريمة بحق بحرانيات كل جرمهن أنهن آمن بحقهن في ممارسة حرية الرأي".

الإستراتيجة الأمريكية في البحرين كهاتف "سامسونق نوت 7"

شبّه بريان دولي, مدير برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان في منظمة "هيومن رايتس فيرست" الإستراتيجية الأمريكية في البحرين, بهاتف "سامسونك غالاكسي نوت 7". جاء ذلك في مقالة له نُشرت 8 نوفمبر في موقع "هافنغتون بوست" وتطرق فيها الى الإستراتيجية الأمريكية حيال البحرين التي اعتبرها خطرة وصادمة مثل هواتف سامسونك نوت التي انفجر العديد منها مؤخرا ,مما دفع الشركة الى إستدعائها.

واوضح دولي في مقاله أن الخارجية الأمريكية فشلت مرارا وتكرارا عندما يتعلق الأمر بالقمع الذي يمارسه حلفائها في المنطقة وخاصة البحرين. وأشار دولي الى أن "الإستهداف المكثف لنشطاء حقوق الإنسان وقادة المعارضة السلمية على مدى الأشهر الخمسة الماضية في البحرين, ووجه ببعض الاحتجاجات من وزارة الخارجية ولكن لم يؤد إلى أي عواقب حقيقية على العلاقة الحميمة مع العائلة الحاكمة ". وأكّد دولي على انه لا ينبغي للتعاون العسكري مع البحرين ان يكون على حساب عن التخلي إلتزام الولايات المتحدة بقيم حقوق الإنسان.

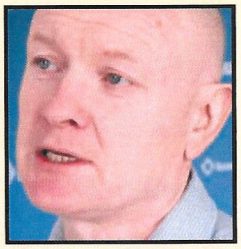

ونقل دولي عن اليزابيث مكورد وزيرة الدولة للشؤون الخارجية إنتقادها لاتخاذ البحرين مقرا للأسطول الخامس الأمريكي, إذ قالت في هذا الصدد "موقع قاعدة دليل آخر على أننا عالقون في التفكير القديم, لماذا ما زلنا في البحرين على الإطلاق؟ لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تنفق الدم والمال في الخليج للمساعدة والدفاع عن دول لديها سجلات فظيعة لحقوق الإنسان؟". ودعا دولي الخارجية الأمريكية لإعادة النظر في سياساتها وان تراجع نفسها فيما يتعلق بالدعم السياسي الذي تقدمه للبحرين والذي يمكنها من استهداف الناشطين في مجلس حقوق الإنسان.

محصلة التوازنات الاقليمية : البقية من ص 1

كاحتلال على الارض البحرانية. ان هذا التفريط في السيادة والحق من العوامل التي تحرك ضمائر الاحرار وذوي الخلفيات الثورية مثل ابراهيم شريف وغيره. فلا يمكن لانسان شريف ان يرى وطنه ممزقا بالطائفية ومحتلا من قبل جيوش تابعة لانظمة جائرة كالسعودية او استعمارية كبريطانيا. هذا الصراع اصبح يعتمل في نفوس الكثيرين خصوصا بعد ان اصبح الطاغية يستهدف كافة النشطاء ويصادر حرية التعبير ويسجن الاحرار حين يطلقون تصريحا ضد سياساته ا لجائرة. ولذلك عانت البحرين من الاضطراب السياسي والامني منذ ان دنست ارجل الخليفيين ارضها الطاهرة وعاثت فيهاه فسادا وتنكيلا. ويؤكد استمرار هذا الاضطراب التقارير الدولية حول الاضطهاد الذي تمارسه عصابة الاحتلال الخليفي بحق السكان الاصليين. وقد جاء التقرير الاخير من قبل منظمة العفو الدولية ليؤكد استحالة احترام حقوق الانسان في ظل هذا الاحتلال. فلو تحسنت تلك الحقوق، فاصبحت حرية التعبير والتجمع والانتماء مسموحة لسقط الخليفيون لان فسادهم يزكم الانوف، ولان الحقائق مطموسة في عهدهم. والحرية تفتح الباب لحراك شعبي شامل وثورة جماهيرية سلمية كاسحة تقتلع الاحتلال الخليفي وداعميه.

هذه العوامل مجتمعة تؤكد امورا عديدة: ان الوضع البحراني ليس مستقرا، وان استمراره بهذه الوتيرة يعرض الامن والسلم الدولينن للخطر نتيجة ممارسات النظام الحاكم خصوصا في مجال دعمه مجموعات التطرف والارهاب. ثانيا: ان الثورة الجماهيرية التي انطلقت في 14 فبراير 2011 مشروع تغييري شامل، ولا يهدف لاصلاح الحكم الخليفي بعد ان اثبتت التجارب السابقة استحالة ذلك. ثالثا: ان الشعب يريد ان يحكم نفسه بنفسه، ولا يبحث عن شراكة سياسية مع المحتلين ا لخليفيين والسعوديين. هذه حقيقة يجب ان تكون واضحة في اذهان الجميع. فلا شراكة مع المحتلين ابدا، ولو انقلبت الدنيا، لان الشراكة تعني اقرار احتلالهم من جهة ومكافأة لمن أساؤوا استخدام السلطة واضطهدوا السكان الاصليين (شيعة وسنة). رابعا: ان الدعم الاجنبي للخليفيين خصوصا التمادي البريطاني في دعمهم وتغطية جرائمهم والدفاع عنهم في المحافل الدولية انما يطيل امد الازمة ولا يحمي الخليفيين على المدى البعيد. كما انه يسيء للعلاقات التاريخية بين الشعبين البريطاني والبحراني، ويقدم مثالا سيئا لانتهاك حقوق البشر والتخلي عن المباديء. خامسا: ان التغيير لم يعد مستحيلا، وان توازن القوى الاقليمي ليس لصالح المحتل الخليفي والسعودي. فاليمن اصبحت مقبرة المعتدي السعودي، والشعوب العربية اصبحت اكثر ادراكا للخطر القادم من السعودية لكافة البلدان والشعوب، سواء في مجال التطرف ام الارهاب ام الاستبداد. ويلعب المال النفطي لدى العائلة الحاكمة في الجزيرة العربية دورا محوريا في فرض ما تريده السعودية. يساهم في ذلك الاوضاع الاقتصادية السيئة في العالم الغربي، وغياب الشخصيات التاريخية عن الساحة العربية، وتراجع دور النخب السياسية والدينية.

في ضوء هذه الحقائق فان شعب البحرين آلى على نفسه ان لا يتراجع عن مطالبه العادلة التي في مقدمتها تقرير مصيره واقامة نظام الحكم الذي يرتضيه وكتابة دستوره بيديه واقامة منظومة سياسية بديلة مؤسسة على مبدأ "لكل مواطن صوت". ويشعر الشعب انه اليوم اوفر حظا في مجال التغيير، بلحاظ التغيرات الاقليمية والجنوح ضد انظمة الخليج التي اكتشف العالم دورها في دعم الارهاب فكريا وماديا ومعنويا. وثمة ثورة صامتة في الاوسط الحقوقية ضد منح السعودية مقعدا بمجلس حقوق الانسان، وهي التي تمارس ابشع اشكال انتهاك حقوق الانسان وتضطهد المرأة والاقليات وتميز بين امراء الاسرة المالكة وبقية افراد الشعب. ولقد عانت الشعوب العربية من ابشع اشكل التسلط منذ وأد ثورات الربيع العربي من قبل ا لثورة المضادة التي يمثل المال السعودي عصبها الحقيقي. وتعيش هذه الشعوب في الوقت الحاضر حقبة سوداء كالحة من الانتهاكات والظلم والاستبداد والفساد المالي والاداري، وان وجود انظمة الحكم الفاسدة انما هو بسبب الدعم السعودي المالي والسياسي غير المحدود للانتهازيين والمتسلقين من النخب الحاكمة. ان شعب البحرين سائر في دربه بعد ان استوعب معاني الثورة والتغيير، وتعلم من تجاربه استحالة التعايش مع الحكم الخليفي، ورفض الحلول التي تهدف لابقاء رموزه في الحكم. وبفضل الله فقد تخبط الخليفيون في سياساتهم، فما تركوا مجالا لحسن الظن بهم عند احد من المواطنين خصوصا بعد استهداف كافة النشطاء والمحتجين، واعتقلوا النساء واضطهدوا العلماء وسجنوا نشطاء حقوق الانسان والعلماء وانتهجوا سياسة التنكيل بمن يصرح بغير ما يريده الديكتاتور. لقد اعانوا الثوار على انفسهم وبذلك اصبحوا متجهين نحو السقوط المدوي الذي سيقتلع حكمهم من جذوره. وهذا متحقق بعون الله لانه الوعد الالهي الذي لا يخلف.

إبرةٌ ضائعةٌ في قشّ...

للمُغيّب السيد علوي الدرازي

شهراً تغيبُ فهل هذا الغيابُ سَوي؟! أم هكذا ضِعتَ في البحرين يا علوي
يا أنَ الدراز ويا أبن المصطفى عجباً هل في اختفاءِكَ سرٌّ ظالِمٌ فنوي ؟!
غُيّبتَ كُرمَى إلى أهلِ الدرازِ تُرَى أم ذاكَ كُرمَى إلى صَلصالِكَ النبوي
أم في غيابِكَ قسراً صدفةٌ صَدَفت أم ثَمَّ سِرٌّ و لغزٌ غاشمٌ دموي
شهراً و لا جهةٌ باحت بفعلتِها أمَا بذلكَ جُرمٌ صارخٌ طَغَوي؟
قسراً تُغَيَّبُ ! أينَ الدافعونَ تُرَى عن آدميةِ هذا الغائبِ (الصفوي)!!
يا هيئةً ما سمعنا صوتها معنا برغمِ ما ملأت سمعَ الزمانِ دَوِي
أليسَ في موطني قلبٌ يخافُ على أبناءِهِ أم تلاشى المُدَّعَى الأبوي
حتى البَدَاوةُ فيها شيمةٌ أوما فيكم فتىً طابَ فيه عِرْقُهُ البدوي
شهرٌ بهِ عجزت هيئاتُ دولتِنا بأن تصارحنا عن سرّهِ (النووي)
أمات ؟ أم قتلتهُ الناس ؟ أم غرقت أنفاسُهُ؟ أم غوَى والدربُ ليسَ غَوِي
عجبتُ من بلدٍ في ساعةٍ قُطِعَت جهاتُهُ ضاعَ فيهِ أمنُنَا الحيوي
كرامةً لابنِ هذي الأرضِ إن كرُمَت كرامةُ الناسِ لو بالواحدِ المئوي
كرامةً لرسولِ اللّهِ في ولدٍ مِن نسلِهِ أفصحوا عن إبنهِ (علوي)
هل إنّهُ إبرةٌ في القشّ ضائعةٌ أم ذابَ والملحُ في الأعماقِ ليسَ ضوي
يا من تعمدّت اخفاءًا لطلعتهِ أراكَ تقوَى على أهلي و كلّ ذويّ
(لا تظلمنَّ إذا ما كنتَ مقتدِراً) ففوقَ كلّ قويٍّ في العبادِ قوي

الشاعر عبدالله القرمزي